Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (1) : 30 Jan 2021
P: 124 - 137
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (1) : 30 يناير 2021م
ص: 124 - 137

Issues of Grammar and the Forms of Quranic Grammar in (Al-Mujam Al-Waseet) and Their Effect on Giving the Meaning

Abo Haneefa Omer Alshareef Ali Omer
College of Art & Sciences || Dhahran Alajnoub - King Khalid University || KSA
College of Languages || University of Science and Technology || Sudan
Mohamed Fawzy Fotouh Soliman
College of Art & Sciences || Dhahran Alajnoub || King Khalid University || KSA
Mohammed Abdullah Al Mazah Alquhtani
College of Human Studies || King Khalid University || KSA

Abstract: The research deals with the issues of grammar in (Al-Mujam Al-Waseet) through its terminologies, the forms of Quranic grammar, and the effect of that on giving the linguistic meaning. One of the objectives to be achieved is: To study the grammatical terms contained in (Al-Mujam Al-Waseet) and connect them to the theory of Quranic grammar, and to identify how to prove the grammatical rule out of the Quranic evidence in (Al-Mujam Al-Waseet). The major terms in the two sections were handled. The importance of the research lies in presenting a grammatical issue in a lexical dictionary besides linking it to what was mentioned in the grammar books. Because of the nature of the research, the descriptive and analytical approach was followed, the nature of the study required that it should be on two parts, as arranged in (Al-Mujam Al-Waseet) "nouns and verbs". The main terms in the two sections were discussed. A conclusion has been appended to the grammatical issues in which the results of the scientific paper were explained.

Keywords: Grammatical term – Quranic grammar – Quranic evidence – Grammatical rule - Al-Mujam Al-Waseet.

مسائل النحو وصور النحو القرآني في المعجم الوسيط وأثرهما في تأدية المعنى

أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر
كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية.
كلية اللغات || جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا || السودان
محمد فوزي فتوح سليمان
كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية
محمد عبد الله آل مزاح القحطاني
كلية الدراسات الإنسانية || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المُلَخَّصُ: يَتَنَاوَلُ البحثُ مسائل النحو في المعجم الوسيط من خلال مصطلحاته، وصور النحو القرآني وأثر ذلك في تأدية المعنى اللغوي، ومن أهداف البحثِ التي سعى إلى تحقيقها: الوقوف على المصطلحات النحوية الواردة في المعجم الوسيط وربطها بنظرية النحو القرآني، والتعرف على كيفية إثبات القاعدة النحويَّة من خلال الشاهد القرآني في المعجم الوسيط، وتكمن أهميَّة البحث في كونهِ عَرَضَ لِقضيَّةٍ نحويَّة في معجمٍ لُغوي وربطها بما ورد في كتب النحو. ولطبيعة البحث أُتبع المنهج الوصفي التحليلي، وقد اقتضت طبيعةُ الدراسة أن

تكونَ على وقفتين حسبما رُتِّبَ في المعجم الوسيط "الأسماء ثم الأفعال" متناولين المصطلحات الرئيسة في القسمين، وقد ألحقنا العملَ النحوي بخاتمة بَيَّنَّا فيها النتائج التي توصلتْ إليها الورقة العلمية.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النحوي- النحو القرآني- الشاهد القرآني- القاعدة النحوية– المعجم الوسيط.

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على نبي ربِّ العالمين، المبعوث بخيرِ دين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه وقفات مع مسائل النحو الواردة في المعجم الوسيط، وصور النحو القرآني فيه من خلال عرض المصطلحات النحوية وآي الذكر الحكيم المثبتة لمفهومها. والذي يقرأُ المعجم ويقف على المصطلحات النحوية المتفرقة في صفحاته يَجِدُ كثيرًا من الآيات القرآنية حاضرة في إثبات القاعدة النحويَّة من خلال معاني المفردات اللغوية.

مشكلة البحث:

يُعالجُ البحثُ–بالدراسة- هذه الظاهرة من خلال عرضِ المصطلحات النحوية الأساسية الواردة في المعجم حسب ترتيب أبوابها النحوية التي قال بها النحويون، والشواهد القرآنية المستشهد بها في مفرداته لإثبات القاعدة النحوية، ومعالجتها وفق ما جاء في أمَّات الكتب النحوية.

أهداف البحث:

يَهْدُفُ هذا البحث إلى:

- التعرف على المسائل النحوية ومصطلحاتها الواردة في المعجم الوسيط، ودراستها نحويًّا.
- معرفة مفهوم النحو القرآني ونشأته، وشكل مجيئه في المعجم الوسيط.
- التعرف على الآيات المستشهد بها في المعجم الوسيط في المصطلحات النحوية لإثبات المعنى اللغوي إضافةً إلى معرفة العلاقة التي تربط المعنى اللغوي للمفردات العربية والمعنى النحوي للمصطلحات النحوية.
- الربط بين دراسة المنهج اللغوي، والمنهج النحوي، ونظرية النحو القرآني، وشرح آراء النحويين في المسائل النحوية المتفرقة في المعجم الوسيط من خلال مصطلحاتها النحويَّة.

أهميَّة البحث:

أتت أهميّة هذا البحث في كونه يُلقي الضوء على مسائل النحو عامة، وظاهرة النحو القرآني خاصة في معجمٍ لغوي حديث ودراستها في مكانٍ واحد لتذليل الصعاب على دارِسِ النحوِ واللغة وربطهما بالمعنى اللغوي الذي وردت فيه هذه الأبواب، إضافةً إلى ربطِ دراسة المعنى اللغوي في المعجم الوسيط بالمنهج النحوي.

منهج البحث:

ينتهج البحثُ المنهج الوصفي آخذًا من أدواته التحليل.

الدراسات السابقة:

لم نَجد–على بحثنا- دراسات في الموضوعِ نفسه، ولكن هناك دراسات حامت حولَ حِمَى الموضوع؛ دارَ بعضُها عن الحديث عن نظرية النحو القرآني بعامة وعن نشأتها، ومثَّلَ ذلك دراسة: محمد حسن عود، عنوانها: قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد السابع،

العدد "1، أ" 1432، 2011م. واختصَّ بعضها بدراسة القاعدة النحوية استنادًا على نظرية النحو القرآني، ومثَّل ذلك دراسة: جميل أحمد مظفر، عنوانها: النحو القرآني، شواهد وقواعد، مكة المكرمة، 1418هـ، إضافة إلى دراسةٍ اختصت بتوجيه الشاهد القرآني بعامة في مؤلفٍ نحوي، وهي دراسة: زمزم بنت أحمد بن علي، عنوانها: توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب: تأصيل وتطبيق، ومنهج، مقدمة لجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه، المملكة العربية السعودية، 1432هـ، 2011م، وغيرها من الدراسات.

خطة البحث:

تقومُ خُطة البحث على تتبع المسائل النحويّة في أبواب النحو المختلفة من خلال مصطلحاتها، وكيفية معالجتها في المعجم الوسيط، وكُتُب النحو المختلفة وربطها بالشاهد القرآني المُثبت للمعنى اللغوي لهذا المصطلح، وذلك بعَرْضها عرضًا موجزًا. ثم يعتمد البحث في مادته على مجموعة من المصادر النحوية (قديمها وحديثها) وكتب إعراب القرآن الكريم، واللغة، جاعلًا (المعجم الوسيط) المصدر الأساس له بعد القرآن الكريم، وآخذًا المسائل وفق ترتيب المعجم لها "الأفعال بأنواعها، ثم الأسماء"، وسنوضِّحُ ذلك في صفحة قادمة، والله نسأل التوفيق، وأن ينفع بهذا البحث من يقلب صفحاته.

مع المعجم الوسيط:

كان الهدفُ الأول لمجمع اللغة العربية في القاهرة-منذ نشأته- هو الحفاظ على اللغة العربية وسلامتها، "وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر"(أنيس وآخرون، 1973، 7/2) وقد نصَّ مرسوم إنشاء المجمع على أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية"(النوري، 1992م، ص188). وقد كُلفت لجنة كان لها الفضلُ في ظهور أول طبعات المعجم الوسيط، وكونت هذه اللجنة من أربعة من أعضاء المجمع اللغوي، وهم: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، وأُسندت مهمة الإشراف على طبعه إلى الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ثُم كُلفت لجنة أخرى مكونة من الأساتذة: "إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي ومحمد خلف الله أحمد للنظر في الطبعة الأولى منه وإعادة طبعه مرة أخرى(النوري، مرجع سابق، ص188)، وهناك طبعة رابعة لهذا المعجم أشرفت عليها مكتبة الشرق الدولية، وهي التي سنعتمدها مصدرًا لهذا البحث لكونها حوت الطبعات الثلاث الأوَل في ثوبٍ جديد ومجلدٍ واحد.

أما عن منهج المعجم الوسيط، فقد اتبع في ترتيب مواده حسب ترتيب حروف الهجاء العربية الثمانية والعشرين، ثم يُرتب المادة اللغوية فيه حسب ترتيب الحروف (أ، ب، ت، ث،...)، ويتلخص المنهج الذي أُتبعَ في ترتيب مادة المعجم في التالي: (مجمع اللغة العربية، 2004م، 23/1)

- تقديم الأفعال على الأسماء.
- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.
- تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي.
- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

ويَعمد -بعد ذلك- إلى ترتيب مواد كل باب بحسب الحرف الثاني من أحرفها الأصلية"(النوري، مرجع سابق، ص199) أي: وِفْقَ الترتيب الهجائي المعروف.

مفهومُ النَّحوِ:

سُمِّيَ النحو العربي بمجموعةٍ من التسميات قبل تسميته نحوًا؛ فقد كان يحمل اسم العربية، ثم الإعراب ثم استقر إلى النحو، وكل تسمية تحمل دلالة معينة، كما أنَّ كل دراسة كانت تُعنى بعلوم العربية آنذاك إذ لم يظهر فصل بين موضوعات العربية.

النَّحو لُغة: يُقَالُ: نَحَا نَحْوَهُ، إذا قَصَدَهُ (ابن منظور، د.ت، 309/15)، ونَحَوْتُ الشيءَ إذا أتممته، وكذلك يأتي بمعنى التحريف، يقال: نَحَا الشَّيءَ يَنْحَاه ويَنْحُوه إذا حرفه، وكذلك يعني الصَّرْف؛ نحوتُ بَصَرِي إليه أي صَرَفْتُ، وصفوة الحديث. "أنّه يأتي في اللغة لمعان خمسة: القصدُ، يُقال: نحوتُ نحوك، أي قصدتُ قصدك، والمثل تقول مررت برجل نحوك، أي: رجل مثلك، والجهة، نحو توجهتُ نحو البيت أي: جهة البيت، والمقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي مقدار ألف، والقِسم، نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام (الأشموني، 1375هـ، 1955م،6/1)، فالنَّحو هو القصد، والصرف، والمثل، والمقدار، والجهة والنوع، والبعض.

النحو اصطلاحًا:

عَرّفَ ابن جني النحوَ في كتابه الخصائص بقولهِ: "هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتكثير، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من غير أهل العربية بأهلها في الفصاحة(ابن جني، 1952م، 34/1)، أما التعريف الذي ارتضاه المحدثون لعلم النحو: " فهو العلم الذي "يُعرَفُ به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"(مصطفى، إبراهيم، 2012م، ص17)، وعلى ذلك يُقتصر بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، وعلى ذلك يكون المراد به هو كعلم "ما يُرادف قولنا "علم العربية" لا قسيم الصرف"(الأشموني، مرجع سابق، 6/1)، وذلك أنَّ لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصًا تتكفل اللغة ببيانه(مصطفى، إبراهيم، مرجع سابق، ص17). وفي هذا الحديث يثبته ما قاله الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك بأن النحو، هو: " العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه"(الأشموني، مرجع سابق 5/1)، وهو بهذا التعريف مرادف لعلم العربية كما سبق ذكره، وهو يؤيد ما ذهب إليه المتأخرون في تعريفهم للنحو بأنه: "علم يبحث عن أواخر الكلم، إعرابًا، وبناءً"(اللبدي، محمد 1405هـ،1985م، ص218).

الاستشهاد بالقرآن الكريم في النحو العربي:

القرآنُ الكريم بقراءاته المختلفة أغنى قواعدَ النحو وزاد من قيمتها، وأمدَّها بأمتنِ القواعد وأحسن الأساليب. ذلك بأنَّ النحو القرآني يُرَادُ به أن نحو الكلام دونَ مرتبة القرآن الكريم، وأنّ النحو أغلب ما بُني منه: بُني على مادة شعرية من شعر العرب، وخطبهم، وأمثالهم، وقلَّما وقف النحاة عند القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وما استشهدوا منه مُعرّض لأمور؛ "فمنه ما ليس قائله فصيحًا، ومنه مالم يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار..."(ابن جني، مرجع سابق، 188/3). ولِمَا مضى فإنّ الاستشهاد - في النحو- بالقرآن الكريم يُبتُ للقاعدة النحويّة صحتها، وأصالة الاستشهاد بها، فهو: "حُجة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة"(عضيمة، محمد، د.ت، 1/1)، وأنّ الشاهد القرآني هو النموذج المُقدم بامتياز في كتب النحو؛ لأنه يوافق الشاهد الشعري ويربو عليه؛ لأنه يتضمن أوجهًا إعرابية مختلفة لا تكاد ترد بها الشواهد الأخرى، "فالنحو إذن تقوم قواعده على ما ورد من كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الموثوق به من شعر ونثر، وأمثال(عواد، محمد، 2011، ص139)، والذي رأيناه من تتبعنا لكتب النحو، قديمها وحديثها لم نجد-على بحثنا- نحوًا يستند إلى القرآن فقط بل يدخل معه غيره الشواهد الشعرية التي قد تُدخلهم في ما يُسمى "الضرورات الشعرية"، ويُصرحُ بذلك إبراهيم أنيس في كتابه: "من أسرار اللغة" في قوله: " ثم إنّ هذا الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان. فقد

أمدهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين، فحكموا على بعضها بما سموه الضرورة الشعرية، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ، ووجوب الوقوف عند سماعه. وقد كانوا في حل من هذا لو أنهم اكتفوا بآيات القرآن"(أنيس، 1966م، ص325)، ذلك بأنّ الاستشهاد بالبيت الشعري قد يختلف في روايته، "كتعدد الرواية في النص، أو جهل القائل، أو تعدد النسبة لأكثر من شاعر"(ظفر، جميل، 1418هـ، 1998م، ص1)، و" لأنّ الشعر قد استبدَّ بجُهدِ النُّحاة، فركنوا إليه وعوّلوا عليه، بل جاوز كثيرٌ منهم، فنسبَ اللحنَ إلى القُرَّاء الأئمة، ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربيّة!(عضيمة، محمد، مرجع سابق، 2/1)، والذي نطمئنُّ إليه ونراه أنَّهُ لو كانت دراسة النحو وقواعده تحت رايةِ القرآن الكريم لَما وُجدَت قواعدُ شاذة، وضرورات للخروج عن القاعدة النحويَّة.

هذا، والذي يعتمده البحث من المسائل النحوية: مصطلحات النحو الواردة في ثناياه وربطها بما جاء في أمات الكتب النحوية، والنحو القرآني فيه من خلال شواهد الآيات القرآنية في المصطلحات النحوية الواردة لإثبات المعنى اللغوي-كما وضحنا ذلك في المقدمة- والإعراض عن الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي عَوّل عليها كثير من الباحثين في النحوِ، وغيره من العلوم اللغوية.

دراسة الأفعال، وما يعمل عملها:

أولًا- الأفعال:

الفعلُ كما عَبَّرَ عنه سيبويه في قوله: "أمثلَةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَتْ لِمَا مضَى، ولِمَا يكون، ولم يَقَعْ، وما هو كائنٌ لَمْ يَنْقَطِع، فأَمَّا بناءُ ما مضى، فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يَقَعْ، فقولك آمرًا: اِذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومُخْبِرًا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ وَيَضْرِبُ ويَقْتُلُ، وكذلكَ بِنَاءُ ما لم يَنْقطِع وهو كائن"(سيبويه، 1408هـ، 1988م، 12/1). ويظهر من تعريف سيبويه للفعل أنه محصور في دلالته على المضي والمضارعة والأمر: "الطلب" وهذا المعنى هو تقسيم الفعل من حيث الزمن، وهذا التقسيم هو الوظيفة الصرفية التي يختص بها الفعل، إذِ الفعل كما عرفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات: أنَّه "ما دَلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثرًا في غيره كالقاطع ما دام قاطعًا"(الجرجاني، علي، د.ت، ص141).

ومما سبق يظهر أن دلالة الفعل تكمن في الحدث والزمن معًا، ومعظم النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه يربطون تعريفاتهم للفعل بالدلالة على الزمان والحدث، "فالحدث هو المعنى الظاهر في الفعل، أو بمعنى آخر هو جزء مهم في الفعل"(عفيفي، أحمد، د.ت، ص17) ، وهذا ما جاء في المعجم الوسيط: "الفعل: العمل، وفي النحو: " كلمة دلت على حَدثٍ وزمنه"(أنيس، وآخرون، مرجع سابق، 721/2)، فقد جاء التعريف على سبيل النكرة العامة، وكأن كل ما يدل على الحدث وزمانه يدخل تحت الفعل، وأنه يدل على مُطلق العمل، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾{ الأنبياء : 73.

والفعلُ في النحو له تقسيماتٌ مختلفة، فمنها "ما يتعلق بزمنه فالفعل ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، ومنها تقسيم اصطلاحي فالفعل ماض أو مضارع أو أمر"(ظفر، جميل، مرجع سابق، ص6)، أما الماضي، فقد أُتفق على بنائه، وأما الفعل المضارع فمعربٌ في حالات، ومبني في أخرى؛ واختلافهم في الأمر يأتي في أنه مُعربٌ عند الكوفيين، مبني عند البصريين، ولكلٍّ حُجَّته، ينظر في تفصيل ذلك: (ابن يعيش، د.ت، 61/7، وابن الأنباري، 2002م، ص434). وما ورد في المعجم الوسيط من هذه الأقسام ما يتعلق بالتقسيم النحوي الاصطلاحي، فالماضي من: "مَضَى الشيء مَضْيًا: خلا وذهب، وفي التنزيل(أنيس وآخرون، مرجع سابق 9/1) ﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴾{الزخرف: 8}، والماضي: الزمان الذاهب(أنيس وآخرون، مرجع سابق 875/2) وفي ذلك إشارة إلى المعنى الاصطلاحي للفعل الماضي الذي عُرفَ بأنه: ما دلَّ على زمان قبل زمانك، والمعنى أن اللفظ الماضي ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان، بل

لكل ماض في الزمان(الاستراباذي، 1414هـ، 1993م، 25/1)، وهو ما عُرِّفَ به الفعل الماضي فيما بعد، إذ هو: "ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي كـ: جاءَ، واجتهدَ وتعلَّمَ"(الغلاييني، 1414هـ، 1993م، 33/1)، أما المضارع، فقد عُبِّر عنه في المعجم الوسيط بالمعنى؛ ضارعَهُ: شابَهَهُ، تضارعًا وتَشابُهًا، وتضرَّرَ إليه وله: تَذلَّلَ وخَضَعَ، وفي التنزيل العزيز: (أنيس، وآخرون، مرجع سابق، 595/1) ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾{الأنعام: 43}، وقال بهذا أهلُ النَّحوِ بأن المضارعَ "المشابه، يُقالُ ضارعته، وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله" (ابن يعيش، مرجع سابق، 6/7) أي صار مثل الاسم في إعرابه، "والمراد أنَّه ضارعَ الأسماء؛ أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: أقومُ وتقومُ ونقومُ ويقومُ، فأُعرِبَ لذلك وليس الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنما لمّا دخلت عليه جعلته على صيغَةٍ صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهة أوجبتْ له الإعراب"(ابن يعيش، مرجع سابق،6/7)، و(سيبويه، مرجع سابق، 12/1 و14).

وما يختصُّ بثالث التقسيمات الاصطلاحية للفعل يُسمَّى الأمر، وهو الذي حدَّه سيبويه بـ: ما لم يقع في قوله: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ"(سيبويه، مرجع سابق، 12/1)، وهو ما عُرِّفَ في المعجم بـ: الطلب، أو المأمور به، وفي التنزيل العزي: ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾{البقرة: 210 }. (أنيس، وآخرون، مرجع سابق، 52/1).

وما مضى تقسيم اصطلاحي للفعل، وما جاء تحت التقسيم الزمني في المعجم مصطلح الحال، وعُرِّف بأنَّ "الحال في النحو الزمن الحاضر" (أنيس، وآخرون، مرجع سابق، 209/1)، وهي دلالة الفعل المضارع، و"قال كثير من النحويين إنّ الفعل المضارع بعامة يدلُّ على الزمن الحاضر والزمن المستقبل"(ظفر جميل، مرجع سابق، ص13)، ويُمثِّلُ ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاة وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾{ البقرة: 3}. أما الزمن بين الماضي والمستقبل فهذا مفهومٌ لمصطلحِ الحاضر" (أنيس، وآخرون، مرجع سابق، 181/1)، وقد يدلُّ عليه الفعل الماضي بأن ينصرف إلى الاستقبال إذا اقتضى طلبًا أو وعدًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾{الكوثر: 1}، كما يتضمن معنى مفهوم الحاضر المشار إليه في التعريف" الزمن بين الماضي والمستقبل"، وذلك إذا وقع بعد كلما(ظفر، جميل، ص7، و8)، كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾{المؤمنون: 44}. الدلالة على المُضي، والاستقبال في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ﴾{النساء: 56}.

هذا، وما ذكرنا من تقسيم للفعل من حيث المفهومُ الاصطلاحي في المعجم الوسيط، وهو "الماضي والمضارع والأمر" له علامات تُميِّزُ كل واحدٍ عن الآخر، وقد ذكرها أئمة النحو في كتبهم باستفاضة، يُنظر في تفصيل ذلك (ابن عقيل، 1400هـ،1980م، 25/1)، وما يلينا منها ما ذُكرَ في المعجم من هذه العلامات، استنادًا إلى ما ذُكر في أمات الكتب النحويَّة، فللماضي ذُكِرَ حرف التاء، "ويدل على التأنيث، مثل: ... كتَبَتْ، ومع الفعل تُكتَبُ تاء مفتوحةً"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 80/1)، والتاء من علامات الفعل الماضي، وهي التاء الساكنة أصالةً(ابن عقيل، مرجع سابق، 25/1، وظفر جميل، ص6)، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾{القصص: 11}.

علامات الفعل المضارع في المعجم الوسيط ودلالاتها:

علامات المضارع التي ذُكرتْ في المعجم الوسيط: السين، "والسين المفتوحة تدخلُ على المضارع فتخلصه للاستقبال، ويقالُ لها سين التنفيس، ومنه في التنزيل العزيز: (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 411/1): ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾{البقرة: 137}.

ومما يُفيدُ استقباله-نعني المضارع- سوف، وهو: "حرف مبني على الفتح يُخصصُ أفعال المقاربة للاستقبال فيرد الفعل من الزمان الضيق، وهو الحال إلى الزمان الواسع، وهو الاستقبال، وهو يقتضي معنى المماطلة والتأخير، ولا يُفصلُ بينه وبين الفعل؛ لأنه بمنزلة السين في (سأفعل)، وقد أُختُلِفَ في سين الاستقبال التي تدخل على الفعل

المضارع، فقد ذهب الكوفيون إلى أن أصلها (سوف) وذهب البصريون إلى أن السينَ أصلٌ بنفسها، وحجة الكوفيين أنَّ "سوفَ" كَثُرَ استعمالها وجريها على ألسنتهم، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدرِ، ولم أُبَلْ، ولم يَكُ..."، وأشباه ذلك، والأصل: "لا أدري، ولم أُبالِ، ولم يَكُن..."، ومثلما حَذفوا هاهنا حذفوا الواو والفاء من سوف تخفيفًا...، وأما حجة البصريين، فلأنّ الأصل في كل حرف أن يدلَّ على معنى...، ولا شكَّ أنّ "سوف" أشد تراخيًا في الاستقبال من السين، فلما اختلفا في الدلالة دَلَّ على أن كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ مستقل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه.(ابن الأنباري، مرجع سابق، ص515)، وأكثر ما يُستعملُ في الوعيد، وفي التنزيل العزيز: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ "3" ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾{التكاثر، 3، 4}، وقد يُستعملُ في الوعدِ، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾{الضحى: 5: (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 464/1).

والذي نلحظُهُ من العلامتين (السين، وسوف) أنهما يُخرجان المضارع من دلالته الضيقة، وهي الحال، إلى دلالةٍ واسعة وهي: الاستقبال، كما أنَّه يَجوزُ استعمال سوف لأكثر من معنى، ولا تُفصل من المضارع عند الاستعمال، لأنها بمنزلة السين، وتختلف عنها في أنَّها للاستقبال البعيد، والسين للاستقبال القريب. هذا، ومما يُغيرُ دلالة المضارع ويقلبها إلى المُضي: لم، وهو: "حرف جزمٍ لنفي المضارع، وقلبه ماضيًا. وقد يتصل نفيها بحال النطق، نحو:ﷺ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾{الإخلاص: 3، وقد ينقطع، نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾{الإنسان: 1}، أي: ثم كان(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 837/2). والملاحظُ أنَّه إضافةً إلى المعنى التي تُفيده "لم"، وقلبها لمعنى المضارع تُستعملْ كذلك في أكثر من وجه، وفي ذلك سعةٌ في الاستعمال.

أما ثالث الأفعال، وهو الأمر، فعلامته: " أن يدلَّ على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة" (الغلاييني، مرجع سابق، 34/1)، وذلك لأنه في الأصل "الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في تضع ضَعْ" (ابن يعيش، مرجع سابق، 58/7)، وقد عُبِّرَ عن هذه الياء في المعجم الوسيط بـ: "الياء المفردة المؤنثة، التي تكونُ ضميرًا للمؤنثة، مثل: قومي"(أنيس، وآخرون، 1062/2)، وفي التنزيل العزيز﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾{مريم: 26}.

ثانيًا- مما يعمل عمل الأفعال (أسماء الأفعال):

هناك ألفاظ تعمل عمل الأفعال، ولكن لا تقبل علاماتها، ويُسمي النحويون هذه الألفاظ: "أسماء الأفعال، وهي إما مُرتجَلة، وهي ما وُضعَت من أول أمرها أسماء أفعال، وذلك مثل: هيهات، وأُفٍّ وآمين"(الغلاييني، مرجع سابق، 155/1)، ومن المرتجلة:

أسماء فعل الماضي:

وهي الكلمة التي دلت على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين كـ(هيهاتَ) وشتَّانَ، بمعنى: "بَعُد وافترق"(ابن هشام، د. ت، 28/1)، وما جاء منها في المعجم الوسيط: "هيهات": اسم فعل معناه البعد، وفي التنزيل العزيز: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾{ المؤمنون: 36} (أنيس، وآخرون، مرجع سابق،1005/2) بفتح التاءين وهي لغة الحجاز " (أبو حيان الأندلسي، 1432هـ، 2010م، 560/7) وهيهات في الآية الكريمة السابقة بمعنى بَعُد.

ومن أسماء الفعل الماضي ورودًا: "شتَّان"، يُقالُ: شتَّانَ ما هُما، وشَتَّانَ بينهُما، وشتَّان ما بينهما، أي: بَعُدَ وعَظُمَ الفرق بينهما" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 472/1)، وقد دلَّ تَعدُّد السياق في اسم الفعل على ثراء اللغة، والتوسع في الاستعمال اللغوي.

أسماء فعل المضارع:

وذلك أنه "متى دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تَقبل " لم" فهي اسم، كأوَّه وأُفٍّ بمعنى (أتوجعُ، وأتضجرُ) (ابن هشام، مرجع سابق، 27/1، 28)، وقد جاء من هذا الباب: "أُفٍّ": كلمة تَضجُّر وتكرُّه، تُضمُّ همزتُها وتُكسرُ، وتأخذُ الفاء كل شكلٍ منونة، وغير منونة"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 47/1)، ومعنى ذلك قال به عُلماءُ والنحو، والقراءات؛ فقد ذهب السيوطي، إلى أنَّ فيها نحوًا من أربعينَ لُغة" (السيوطي، 1418هـ، 1998م، 84/3، وظفر جميل، مرجع سابق، ص132) وفي التنزيل العزيز﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾{الإسراء: 23}، و(أُفٍّ) اسمٌ سُمِّيَ به الفعل فَبُنِيَ على كسر أو على فتح أو على ضم منونٍ وغير منون، لأنّ فيه لغات مشهورة. فمن نونه قَدَّرَ فيه التنكير، ومن لم يُنونه قدَّرَ فيه التعريف، ومعناه لا يقع منك لهما تَكَرُّه ولا تَضَجُّر"(القيس، 1404هـ، 1984م، 44/2)، والمعنى الذي ذهب إليه مكي عن الاسم (أُفٍّ) هو ما قلنا به وورد في المعجم الوسيط.

ومن أسماء الفعل المضارع: (وَي) كلمة تعجُّب، وقيل زجر، تقول: وي لِزيَد، وقد يُكَنَّى به عن الويل، وقد تليها كاف الخطاب، تقول: وَيكَ،... ومثلها واها بمعنى أعْجَبُ (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1061/2، والسيوطي، مرجع سابق، 84/3، والغلاييني، مرجع سابق، 158/1)، وقد جاء في التنزيل العزيز: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾{القصص: 82}، فمن أوجهها-نعني "ويكأنه"- أنَّ "وي" "اسمٌ سُمِّيَ به الفعل، وهو "أعجبُ" وهي كلمة يقولها المتندم إذا أظهر ندامته"(ابن الأنباري، 1400هـ، 1980م، 237/2)، ومعنى التعجُّب قال به المعجم الوسيط.

اسم فعل الأمر:

"إن دلَّت الكلمة على الأمر ولم تَقبل نون التوكيد فهي اسم فعل"(ابن عقيل، مرجع سابق، 25/1)، ومن أمثلةِ ذلك في المعجم الوسيط: "صَهْ" بمعنى اسكت، وهو اسم فعل يستوي فيه خطاب الواحد وغيره، وقد يُنون، وقَرَّرَ النُّحاةُ أنَّ تنوينه للتنكير، فلو قلت: "صه" من غير تنوين، فمعناه: "دع حديثك هذا لا تَمضِ فيه" وإذا نُوِّنَ كان معناه دع كل حديث ولا تتكلم فيه"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 527/1)، جاء في شرح ابن عقيل: "فَصَهْ وحيَّهَل: اسمان وإن دلَّا على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد"(ابن عقيل، مرجع سابق، 26/1). والنون علامة أخرى للفعل الأمر، كقولنا: "اضربنْ"، ولِقَبولِ "صَهْ التنوين" رأى ابن هشام عدمُ صلاحيته لهذا المعنى، ومثَّلَ لذلك بـ: "نَزَالِ ودراكِ"(ابن هشام، مرجع سابق، 28/1، 29)، والذي نطمئنُّ إليه ما جاء في المعجم الوسيط، ومذ قبل في أمت الكتب النحويَّة أنَّ "صهْ" اسم فعل أمر، وأن تنوينه وعدمه يرجعُ إلى التنكير والتعريف، ومثلُ "صَه" في التنوين وعدمه اسم الفعل: "إيه"، وهو: "اسم فعل للاستزادة من حديث أو عمل معهود، فإذا نونتها كانت للاستزادة من حديث أو عمل ما وتكون للإسكان والكف بمعنى حَسْبُك"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 35/1).

ومن نماذج اسم فعل الأمر: "هَيْتَ"، وهو: "كلمة تَعجُّب تقولُ العرب: هَيتَ للحِلم، و"هَيْتُ/ هيتَ/ هيتِ" هَلُمَّ أقبل (يستوي فه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر) إلا أنَّ العدد فيما بعده، تقول: "هيتُ/ هيتَ/ هيتِ لكما"، و"هَيتُ/ هيتَ/ هيتِ لكم"، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ {يوسف: 23} (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1002/2)، وكما ورد في المعجم فإنَّ لفظ "هيتَ" يُستعمل بصورة واحدة للمفرد مذكرًا ومؤنثًا، والجمع مذكرًا ومؤنثًا، والتغيير يكونُ في آخره. ومثل هَيتَ في الاستعمال "هَلُمَّ" وهي كلمة دعاء أي تعالْ، وهي من أسماء الأفعال تلزم لفظًا واحدًا في كل حالاتها عند الحجازيين(للواحد والاثنين والجماعة والذكر والأنثى)، وتكون فعل أمر تلحق بها ضمائر الخطاب المرفوعة عند أهل نجد، فيُقال: هَلُمَّ، وهلمَّا وهلمي"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 992، 993)، وقد ذكر السيوطي أنَّ في "هلمَّ الحجازية"، نقل بعضهم الإجماع على تركيبها، وفي كيفيته خلاف...، (السيوطي، مرجع سابق، 86/3) وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْل تتصل بها الضمائر، فيقولون: هَلُمِّي، وهَلُمَّا، وهَلمُّوا، وهَلْمُمْنَ "(السيوطي،

مرجع سابق، 86/3)، ورأي الحجازيين -على رأينا- هو الصحيح، وبه جاء التنزيل العزيز: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾{الأحزاب: 18}، ويُستعمل (هَلُ) استعمال اللازم كما في الآية القرآنية السابقة، ويأتي على المتعدي، كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۚ﴾{الأنعام: 150}. هذا، وأكثر أسماء الأفعال المرتجلة ورودًا اسم فعل الأمر أما اسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع فقليلان.

أسماء الفعل المنقولة:

من أسماء الأفعال ما هو منقول، وأسماء الأفعال المنقولة، هي: "ما أُستعملت في غير اسم الفعل ثُم نُقلت إليه"(الغلاييني، مرجع سابق، 155/1)، وما جاء من المنقول في المعجم الوسيط جاء منقولًا عن الظرف، وهو: "أمام"، ويُستعمل اسم فعل بمعنى احذر، وتبصَّر، يُقالُ أمَامَك: احذر وتَبَصَّر (أنيس وآخرون، 27/1).

وما جاء منقولًا عن المصدر، وهو: "مَسَاس: أمر بالمس، ويُقال في النهي لا مَساس، لا تَمَسُّ، وبه قُرئَ في الشَّواذ" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 869/2) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾{طه: 97}، وقد قُرِئَ بِفتح الميم، وكسر السين، كَنِزَال ونِظَار بمعنى: "انزل وانظر"، وقرأ الجمهور بكسر الميم، وفتح السين،... أي: لا تَمَسَّنِي ولا أَمسَّكَ (أبو حيان الأندلسي، مرجع سابق، 377/7، 378)، ومن اسم فعل الأمر: المعدول، "المعدول: كَنِزَال لا يأتي إلا للأمر، ولا يأتي لغيره (الغلاييني، مرجع سابق 157/1)، وما جاء من المعدول في المعجم الاسم: "دِراك": "اسم فعل بِمَعنى أدرك(يُخاطب به المفرد والمذكر وغيره) أنيس وآخرون، 281/1)، وهو مما جاء شاذًّا من غير الثلاثي، ذلك بأنَّ ما كان معدولًا يُقاس مجيئه من الثلاثي (الغلاييني، مرجع سابق، 157/1).

دراسة الأسماء، مصطلحاتها ومفاهيمها:

نَقصدُ بدراسة الأسماء: ما ورد من مصطلحاتٍ نحويَّة "أساسية" في المعجم الوسيط والتعبيرات التي عُرِّفَ بها المصطلح رابطين هذه القضية بما وردَ في كُتب النحوِ العربي "قديمها، وحديثها".

الاسم: ما يُعرَفُ به الشيء ويُستدلُّ به عليه، وعند النحاة: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بِزَمن، كرجُل وفرس"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 452/1)، والمفهومُ قريبٌ مما ذكره سيبويه – رحمه الله - في كتابه: (فالاسم رجَلٌ وفرسٌ وحائطٌ) (سيبويه، مرجع سابق، 12/1)، فالاسم عند سيبويه أقوى أقسام الكلم (الاسم والفعل والحرف) وهذه الأقسام عَبَّرَ عنها ابن مالك في خلاصته بقوله: (ابن مالك، د.ت، ص2)

كلامُنَا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِمْ

وذلك مما جاء في كتابه: "الاسم أبدًا له من القوة ما ليس لغيره، ألا ترى أنك لو جعلتَ "في" و"لو" ونحوهما اسمًا ثقلت" (سيبويه، مرجع سابق، 218/4). وعرفه ابن هشام في كتابه "شذور الذهب: بأنه: " ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحدِ الأزمنة الثلاثة" (ابن هشام، 1991م، ص17، عمر أبو حنيفة، ومهدي انتصار، 2019م، ص422).

هذا، والاسم في النحو إما مُعربٌ أو مبني، وقد عُبِرَ عن ذلك في المعجم الوسيط تحت مصطلح: "المتمكن"، والمتمكن في علم النّحو: الاسم الذي يَقبل الحركات الثلاث: الرفع والنصب والجر، أي ما ليس مبنيًّا، وهو نوعان: متمكن أمكن، وهو المصروف، ومتمكن غير أمكن، وهو الممنوع من الصرف، وغير المتمكن هو الذي أشبه الحرفَ، فكان مثله مبنيًّا، نحو: كيف، وأينَ"(أنيس وآخرون، مرجع سابق 882/2). وهي قضيَّةٌ ذكرها ابن هشام الأنصاري في شرحه لألفية ابن مالك موضِّحًا أنواع الشبه في الاسم المبني، وفي ذلك تأثُّرٌ واضحٌ بمنهج ابن هشام في شرحه للألفية (ابن هشام، مرجع سابق، 29/1).

هذا، وقد ورد في عرْضِ القضيَّة السابقة (المتمكن ونوعيه) أنَّ المتمكن: ما يقبل الحركات الثلاث "الرفع والنصب والجر"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 882/2)، وفي ذلك إشارة إلى مصطلح الاسم المعرب، وأنواع الإعراب التي تَخُصُّ الاسمَ (القرطبي، 1404هـ، ص18)، وقد وردتْ هذه المصطلحات الثلاثة في المعجم الوسيط: النصبُ في قولهم: " ونصَبَ الكلمةَ: حرَّكها بالفتحِ" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 924/2)، والرَّفعُ في النَّحوِ: نوعٌ من الإعراب، وعلامته الضمة أو ما ينوبُ عنها" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 361/1) والذي ينوب عن الضمة من علامات الإعراب الفرعية: الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وثبوت النون في ما يُسمَّى: " الأفعال الخمسة" في الفعل المضارع. والجرُّ في اصطلاح النحويين: نوعٌ من الإعراب" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 116/1).

هذا، والجرُّ مصطلحٌ بصري، يُقابله: الخفض عند الكوفيين، وقد وُضِّحَ هذا المعنى في المعجم الوسيط: "والخفضُ عند النحاة: الجر" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 246/1). وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل: أنَّ "الجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين" (ابن يعيش، مرجع سابق، 17/2). وهناك نوعٌ رابعٌ للإعراب، وهو: الجزم، وهو من خواص الفعل المضارع، ويُعنى به: "تسكين الحرف أو حذفه"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 121/1). أما ما يَخُصُّ "غير المتمكن"، وهو المبني-كما وضحنا ذلك في الصفحة السابقة- فقد أُشيرَ إلى أنواع بنائه في المعجم الوسيط في التالي:

أ- **الفتحُ:** "عند أهل العربية نوع من الحركة يُفتح لها الفم، وهو من ألقاب البناء"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 671/2).

ب- **الضم:** جاء تحت الحديث عن الضمة: ضمَّ الحرف حرَّكه بالضم، والضمة عند النُّحاة علامة للرفع في المُعرب، والبناء على الضم في المبني"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 544/1).

ج- **الكسر:** " كَسَرَ الحرفَ: ألْحَقهُ الكسْرَة. (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 787/2).

د- **السكون:** سَكَنَ المتحرك سكونًا: وقفت حركتَهُ، وسكَنَ الحرفَ: ظهر غير متحرك (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 440/1).

وما جاء في كتب النحو عن هذه الأنواع، كان بالتمثيل له؛ وبوجودها في أقسام الكلم، فالسكون أخف الأنواع، ويدخل أقسام الكلم الثلاثة، ومثله الفتح، والضم يدخل الحرف والاسم دونَ الفعل، أما الكسر، فمثله كمثلِ سابقه يدخل الاسم والحرف أيضًا"(حسن عباس، د.ت، 100/2، 101).

الإعراب: "تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفعٍ ونصبٍ وجَر وجَزم على ما هو مُبيَّن في قواعد النحو"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 595/1).

والمُبَيَّنُ في قواعد النحو مثل ما أُشيرَ إلى ذلك في المفهوم السابق؛ منه: أنَّ الإعراب "أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة"(ابن هشام، مرجع سابق، 39/1)، وأنَّهُ: " تغيير في أواخر الكلمة لعاملٍ دخلَ عليها في الكلام الذي هي فيه فتكون الحركات هي دلائل الإعراب، وحركاتٌ لَه"(أبو حيان الأندلسي، 1418هـ، 1998م 116/1)، وهو: " تَغَيُّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تَغيُّر العوامل الدَّاخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل". (حسن، عباس، مرجع سابق، 74/1). وأنَّ العاملَ الوارد في كلام النحاة السابق، هو ما وُضِّحَ في المعجم الوسيط بأنه: "ما يقتضي أثرًا إعرابيًّا في الكلم، ومنه ما هو معنوي كالابتداء"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 628/2)، والعامل في النحو على نوعين: معنوي، وهو الابتداء وهو رافع المبتدأ عند البصريين، والتجرد من الناصب والجازم في الفعل المضارع، وعامل لفظي، وهو كل ما يُؤثِّرُ في غيره، كالفعل مع فاعله، وحرف الجر مع مجروره.

البناء: جاء في المعجم الوسيط: البناء عند النُّحاة "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مع اختلاف العوامل فيها"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 72/1)، وقد بيَّنا اختلاف العوامل في الحديث عن مسألة الإعراب.

النكرة: عند النحاة، اسم يَدُلُّ على مُسمًّى شائع في جنس موجود أو مقدر، كرجل فإنَّه موضوع لكل حيوان ناطق ذكر بالغ، وكشمس فإنها موضوعة لكل كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل. (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 952/2)، وهذا المفهوم قريبٌ مما ذهب إليه ابن مالك، حيث قال: النكرة "ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل أل، فمثال ما يقبل "أل" وتؤثر فيه التعريف "رجل"، فتقول الرجل،... ومثال ما يقع موقع ما يقبل "أل" ذو: التي بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، فذو: نكرة، وهي لا تقبل أل، لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل "أل"، نحو: الصاحب"(ابن عقيل، مرجع سابق، 86/1)، ومثالٌ لما في التنزيل العزيز من النكرة التي تقبل "أل"، قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾{يس: 20}، ومثال لما تقع موقع ما يقبل "أل" قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾{فصلت: 43}.

المعرفة: جاءت في المعجم الوسيط تحت مادة: عَرَّفَ "عرَّفَ الاسمَ، ضِدَّ نَكَّرَهُ"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 595/1)، وقد ذكر لها النحاةُ ستة أقسام، هي: الضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، والعلم، والمعرف بالأداة، والمضاف إلى ما سبق"(ابن هشام، مرجع سابق، 83/1)، وما جاء منها في المعجم الوسيط: الضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، أما الضمير: "ما دلَّ على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كَهُوَ"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 544/1)، وقد مُثِّلَ لكل نوعٍ من الأنواع الثلاثة مثلما جاء في كتب النحو، وفي ذلك تفصيلٌ يُرجَعُ لها في مظانها. أما الإشارة، فهي: "تعيين الشيء باليد ونحوها، والإشارة بالتلويح بِشَيء يُفهم منه المراد"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 499/1)، والحديث عن اسم الموصول جاء بتفصيل أكثر. الموصول الاسمي عند النحاة: ما يحتاج إلى صلة وعائد، وألفاظه الخاصة: الذي والتي واللذان واللتان واللذين واللتين والذين واللاتي واللائي، وألفاظه المشتركة "متى وما وأل وذو الطائية وذا وأي وذا بعد ما، أو مَن الاستفهاميتين. (الموصول الحرفي) كُلُّ حَرْفٍ أُوِّلَ مع صلته بمصدر، وهو ستة حروف: أنْ وأنَّ وما وكي ولو والذي، نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ البقرة، من الآية، 184}، ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾{العنكبوت: 51}، و﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾{ص: 26}، و﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾الأحزاب: 37}، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾{البقرة: 96}.

و ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾{التوبة: 69}.

هذا ما ورد من أقسام المعرفة في المعجم الوسيط وشواهدها القرآنيَّة وفي عَرْضِ ذلك تأثُّرٌ كبير بما قاله ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك (ابن هشام، مرجع سابق، 137/1، 138).

الفاعل: وردت مسألة مصطلح الفاعل في المعجم الوسيط: الفاعل في اصطلاح النحاة: "اسم أُسْنِدَ إليه فعل أصلي الصيغة أو شبه فعل متقدم عليه"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 695/2). أما المصطلح فقد قال به ابن عقيل: "أما الفاعل فهو: الاسم المسند إليه فعل على طريقة فَعَلَ أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفع"(ابن عقيل، مرجع سابق، 74/2)، والفعلُ أصليُّ الصيغة معروف، نحو قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ﴾{آل عمران: 35}، والمراد بشبه الفعل المتقدم على الفاعل: اسم الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان، والصفة المشبهة، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، والمصدر، نحو: عجبتُ من ضرب زيدٍ عمرًا، واسم الفعل، نحو: هيهات العقيقُ، والظرف والجار والمجرور، نحو: زيدٌ عندكَ أبوه أو في الدارِ غلاماه، وأفعل التفضيل، نحو: مررتُ بالأفضلِ أبوه"(ابن عقيل، مرجع سابق، 76/2).

هذا، وقدْ أُشِيْرَ إلى مسألة المفاعيل الخمسة-إجمالًا- تحت مصطلح المفعولية، وهي: "وصفٌ لكلِّ ما هو مفعول"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 695/2)، والمفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول المطلق".

التابع: " في اصطلاح النحاة: لفظٌ تبع ما قبله في إعرابه"(أنيس وآخرون، مرجع سابق، 81/1)، وهو قريب مما قاله الزمخشري: " هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"(ابن يعيش، مرجع سابق، 38/3)، وقال عنه الأشموني: "التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه"(الأشموني، مرجع سابق، 392/2).

هذا، وما وردَ في المعجم من أقسام التوابع النحويَّة المشار إليها سابقًا: العطف بنوعيه، والتوكيد بقسميه، والبدل، أما النعتُ، فقد أُشيرَ إلى مصطلحه من غير توضيحٍ لمفهومه النحوي، في مادة "نَعَتَ": نعتَهُ نعتًا: وصفه بالكرم،... والنعتُ: الصفة" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 932/2)، وفي مادة "وصَفَ": الصفةُ: "عند النحويين" النعتُ، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل أيضًا" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1037/2)، ونُرَجِّحُ هذا القول عن (النعت، والصفة) من وجهين:

أولهما- نسبة المصطلحين إلى مدرسته، فالنعت شاع استعماله بين النحاة، ونُسبَ إلى نحاة الكوفة لكثرة استعمالهم له، كما قال بذلك أبو هلال العسكري"(أبوهلال العسكري، 1424هـ،2005م، ص42)، والصفة أكثر ما تُستعمل عند البصريين"(السيوطي، مرجع سابق، 117/3).

ثانيهما- أنَّ ما ورد من معنى الصفة يَرْجِعُ إلى عَمَلِ هذه الأسماء عمل الفعل كون فيها أسماء لم تُذكر، وهي: اسم الآلة، واسم الزمان والمكان" مما يدرسه الصرف من مشتقات.

العطف: "عند النحويين": عطف بيان، هو التابع المُشبه بالصفة في إيضاح متبوعهِ وعدم استقلاله، وعطف نسق: وهو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 608/2)، وما جاء عن التوكيد: التوكيد "عند النحاة"، تابعٌ من التوابع، وهو قسمان: توكيد لفظي، ويكون بتكرار اللفظ الأول بعينه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾{الفجر: 21}. وتوكيد معنوي: ويكون بألفاظ مخصوصة، وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾{الحجر: 30}، والبدل "وهو آخر التوابع" ورد له تعريفٌ عام، وهو البدل "في النحو": "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، مثل: الخليفة الثاني عمر" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 44/1)، أما عن تفصيل أنواع التوابع فنوصي بالرجوع إليها في كتب النَّحو شرح ابن عقيل أنموذجًا.

خاتمة:

نَحْمَدُ اللهَ تعالى على أن أعاننا على إكمال هذا العمل الموسوم: مسائل النحو وصور النحو القرآني في المعجم الوسيط، وأثرها في تأدية المعنى، ومن نتائجه التي خرج بها:

- تظهر فائدة هذا البحث في كونهِ درس مسائل نحويَّة متفرقة في معجم لغوي، وصور النحو القرآني في بعض المصطلحات النحوية.
- أنَّ قضيَّة الفعل احتلَّت مكانًا كبيرًا في المعجم الوسيط، وقد كَثرت صور الاستشهاد بالآيات القرآنية فيه لإثبات المعنى.
- وردَ في المعجم الوسيط بعض مصطلحات النحو البصرية، والكوفية، وفي مفاهيمها ما يُشير إلى ذلك، ومن هذه المصطلحات: " الخفض والجر".
- اسم الفعل المنقول لا يأتِ منه إلا اسم فعل الأمر، أما المرتجل فيأتي منه ما يدلُّ على الأمر، نحو: "صه"، وما يدلُّ على الماضي، نحو: "هيهات" وما يدلُّ على المضارع، نحو: "وَي"، وكلها وردت في المعجم الوسيط.
- يُغيِّرُ التنوين في دلالة بعض أسماء الأفعال، كما في: "صَهْ، وإيْه".

- قَلَّ الاستشهاد بالآيات القرآنية في مسائل الأسماء، ولعل ذلك يرجعُ إلى دلالة الجملة الاسمية الدالة على الثبوت.
- هناك مصطلحات نحوية رئيسة ليس لها وجود في المعجم، من ذلك: "المبتدأ، والخبر".

وبعدُ، فهذه بعض نتائج البحث الرئيسة، وما لم نَذكره منها يجده القارئ الكريم في ثناياه، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

((هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية- رقم المشروع ((41-102))

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- االقرطبي، أبو نصر هارون القيسي القرطبي(1404هـ، 1984): شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط1.
- إبراهيم أنيس وآخرون (1966): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1966م.
- إبراهيم أنيس وآخرون (1973): المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.
- إبراهيم مصطفى (2012): إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- ابن الأنباري، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد الأنباري (1980): البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، راجعه مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ، 1980م.
- ابن الأنباري، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (2002): "الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم"95"، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، راجعه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1952): الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ط2، مصر، المكتبة العلمية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (1400هـ، 1980): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.
- ابن منظور، أبو الفضل جلال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (د.ت): لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (1991): شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د. ت): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي (د.ت): شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي (د.ت): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- أبو حنيفة عمر، وانتصار مهدي(2019): مصطلحات الأسماء المعربة وتداخلها في دراسة القاعدة النحوية، مجلة الكية الإسلامية الجامعة.
- أبو حيان الأندلسي (1418هـ، 1998): التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1.

- أبو حيان الأندلسي (2010): البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1432هـ، 2010م.
- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية (1426هـ، 2005): تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أحمد عفيفي(د.ت): الحدث النحوي في الجملة العربية، دراسة في المعنى، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الأشموني(1375هـ، 1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" تحقيق: محمد مُحيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1.
- جميل أحمد ظفر(1418، 1998): النحو القرآني: قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط2.
- جواد النوري، وعلي خليل حمد (1992): المعجم الوسيط تصحيحاتٌ واستدراكات واقتراحات، مجلة النجا للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس.
- رضي الدين الاستراباذي(1414هـ،1993): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(1408هـ،1988): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1418هـ، 1998): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
- عباس حسن (د.ت): النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني (د.ت): معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- الغلاييني، الشيخ مصطفى الغلاييني (1414هـ، 1993): جامع الدروس في العربية، راجعه ونقحه: محمد عبد المنعم خفاجة(دكتور): ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط30.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(1404هـ،1984): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: مُحيي الدين رمضان (دكتور): مؤسسة الرسالة، ط3.
- مجمع اللغة العربية (1425هـ،2005): المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، ط4.
- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (د.ت): متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
- محمد حسن عواد (2011): قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلة الأردنية الإسلامية، المجلد السابع، العدد (1/أ).
- محمد سمير نجيب اللبدي (1405هـ،1985): معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1.
- محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ت): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.